معالم القرآن والسنة
مجلة محكمة
السنة الثانية، العدد الثاني – ٢٠٠٦

إسماعيل عبدالله وسيوطي عبد المناس

التدوين المبكر للسنة دراسة في الحجية والمناهج

مُلخَّص البحث

يعرض هذا البحث خطوات كتابة السنَّة في العصر النبوي الشريف، بسوق الأدلة والشواهد التاريخية على ذلك، مبيناً أثر إثبات الكتابة المبكرة في عملية الاحتجاج بالسنَّة، والرد على الطعون ـــ التي وجهت قديماً وحديثاً لعملية الاحتجاج ـــ المستندة إلى بعض الروايات التي ورد فيها النهي عن كتابة الحديث في عصر الرسالة، واتخاذ ذلك ذريعة إلى الطعن في نزاهة التدوين التي تمت في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.

كما يبين البحث أثر المدونات الحديثية التي كتبت في النصف الأول من القرن الثاني الهجري في مناهج المحدثين في العصور التالية، وأثر تلك المدونات في مناهج الفقهاء أيضاً، وخاصة مدونات الحسن البصري والكلاعي وزيد بن علي التي وضعت في فترة مبكرة جداً، واتبعت منهجية واضحة في ترتيب الأبواب، وتركت تلك المنهجية العلمية والعملية في آن واحد أثرها المباشر في الكتب الحديثية اللاحقة، ومناهج الفقهاء وعلى رأسهم الإمام مالك في كتابه الحديثي ـــ الفقهي:

الموطأ. وقسم الباحث مناهج المحدثين وفق ترتيب يعتمد في الأساس على النقلات النوعية التي طرأت على تلك المناهج لا مجرد التقسيم وفق الترتيب الزمني الذي يأخذ كل قرن هجري على حدة، وذلك بالنظر في اتحاد المناهج، ولتسهيل متابعة أثر مناهج السابقين في اللاحقين والتطورات التي أدخلت عليها.

تمهيد

مع قدوم الإسلام وانتشاره في أصقاع العالم شرقاً وغرباً، علت راية القرآن، واحتلت السُّـــنَّة المنـــزلة الثانية في التشريع إمَّا ببيان وتفصيل ما أُجمل في القرآن الكريم، أو بالاستقلال في تأسيس بعض الأحكام الشرعية، وتحسر أعداء الإسلام على ما فقدوه من الدول والممالك، فأجمعوا أمرهم على الكيد له، وتربصوا بالإسلام وأهله الدوائر، واستمر هذا العداء إلى يومنا هذا، بل وازداد حدة وعنفواناً خاصة بعد أن أصبح الإسلام من أسرع الأديان انتشاراً في العالم. وكانت الحملات الاستشراقية ضد مصادر العقيدة والشريعة الإسلامية قد بدأت في مرحلة مبكرة من نهوض الغرب الحضاري، فتابع تلامذتهم الحملات القديمة على القرآن والسُّـــنَّة، بمهاجمة السُّـــنَّة على وجه الخصوص بشتى الوسائل، وإدخال الشبهات فيها محاولين النيل منها ومحوها من الأساس، لأن الطعن في السُّـــنَّة يشكل البوابة التي يلجون منها للطعن في القرآن الكريم ذاته.

وكان من شبهاتهم حول السُّـــنَّة شبهة نهي النبي ﷺ عن كتابة السُّـــنَّة وتدوينها، والتي تعد من أبرز الشبهات التي يستند إليها منكرو السُّـــنَّة النبوية قديماً وحديثاً، ولهذا فإن تتبع مراحل كتابة السُّـــنَّة المطهرة يكشف النقاب عن حقيقة تدوينها المبكر والتي تغيب عن كثير من الدراسات الحديثية أولاً، وثانياً يفضي هذا التتبع إلى توصيف دقيق وبيان علمي لمناهج مصنفات الحديث المختلفة، بإبراز مناهجها منفردة، ثم بيان أثر السابق في اللاحق مضموناً ومنهجاً، وتقييم ما استجد في المصنفات اللاحقة.

وهذه النقطة الأخيرة، أي تأثير دراسة تدوين السنَّة على فهم مناهج المحدثين، تكاد تغيب عن ساحة الدراسات المعنية بتدوين السنَّة، لانصراف الهمم إلى إثبات كتابة الحديث في فترة الرسالة وسوق الأدلة والبراهين على ذلك، وذلك أمرٌ محمود، إلاَّ أنه يقف عند ذلك الحدّ، ولا يتخطاه ليضع اليد على تأثير التدوين ـــ لا الكتابة ـــ على المناهج، لأن المناهج أصلاً عبارة عن تدوين علمي عالٍ وتصنيف منطقي لمادة الحديث.

والنقطة الثانية التي تغيب عن ساحة هذه الدراسات هي معالجة منهج كل محدِّث على حدة، وكأن كل عالم منهم كان يصنف بمنأى عن سابقيه، غير متأثر بمعاصريه، يبدأ من مرحلة الصفر لا من حيث وقف المتقدمون، وربما أضفى بعض الكتَّاب ضرباً من التعظيم والتهويل لبعض علماء الحديث ـــ وهم أهلٌ لكل تقدير ومديح ـــ بحيث يعسر على غيره من الباحثين أن يتجرأ على نقد منهج ذلك العالم ومتابعة سير تطوره، وكان من أجلى الأمثلة قديماً على هذا أثر الإمام البخاري في مسلم، الأثر الذي حاول البعض التقليل من شأنه لاعتبارات لا صلة بالدراسات العلمية.

ولا نزعم أننا في هذا المقال القصير سنتتبع تفاصيل الكتابة والتدوين، وبيان أثر مناهج المحدِّثين المتقدمين على المتأخرين، فذلك أمر يقتضي بحثاً وتدقيقاً طويلين ـــ وهو ما نقوم به في دراسة مستقلة نرجو من الله أن يعيننا على إتمامها ـــ ولكننا سنحاول الإلمام بأهم المحاور التي تنتظم حولها منثورات هذا الموضوع الكبير.

السُّـــنَّة النبوية كتابتها، وتدوينها، وتصنيفها

إن الهدف الذي يرمي إليه منكرو كتابة السنَّة في عصر الرسالة تختصره الدراسات الاستشراقية المبكرة التي تنظر إلى السنَّة النبوية على أنها نتاج فكري أبدعته عقول الفقهاء وعلماء المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجري على وجه

الخصوص، ولا تثبت هذه الفكرة في مدارج العقل ـــ أي فكرة أن الفقهاء هم مبدعو السنَّة ـــ إلاَّ إذا سلمنا بضياع السنَّة تماماً، فإذا أثبتوا أن السنَّة لم تكتب في عصر الرسالة وإنما على رأس المائة الهجرية الثانية فقد تم لهم ما أرادوا من إثبات ضياعها، خاصة وأنهم لا يقرون بمبدأ الحفظ في الصدور إذا تطاول الزمان، وجدَّت أمور سياسية واقتصادية تدفع الفرق المتصارعة إلى إيجاد أرضية شرعية صلبة تقيم عليها دعاواها في حق الخلافة والملك، وهذه الأرضية هي الأحاديث الموضوعة على المصطفى ﷺ بغية تحقيق مآرب شخصية أو قبلية.

وعلى الرغم من أن المستشرقين لا يؤمنون بالوحي ابتداءً، فلا قيمة عندهم لطرق الرواية والإثبات للحديث، إلاَّ أنهم حريصون على إيجاد علل موضوعية تجد من يطمئن إليها من الباحثين المسلمين وغيرهم، ولا أفضل من التركيز على علة عدم الكتابة ـــ إن صحَّ هذا الادعاء ـــ لإثبات ضياع السنَّة، وتلاعب الأيادي بها فيما بعد لأغراض سياسية ومذهبية، ومن ثَمَّ سقوطها من الاعتبار والاستدلال، ويكونون بذلك قد قضوا على مصدر ثري من مصادر العقيدة والشريعة يعد الثاني بعد القرآن الكريم، ويمهدون بذلك الطريق أمام حرب جديدة ساحتها آيات القرآن وأحكامه.

وربما وجد هؤلاء المستشرقون وغيرهم في كتب السلف الصالح ما يخدم أغراضهم، ويسهل عليهم الوصول إلى غايتهم، إذ ذكر بعض العلماء من أهل الحديث أن تدوين السنَّة لم يبدأ إلاَّ بعد عصر الرسالة بفترة طويلة، وأن السُّـــنَّة النبوية المطهرة لم يبدأ تدوينها تدويناً شاملاً إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، وأن أول من قام بالتدوين محمَّد بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٣)، والربيع بن صبيح (ت ١٦٠)، وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦)، وغيرهم.

ومن أولئك العلماء الأجلاء الحافظ ابن حجر، حيث قال: "اعلم — علمني الله وإياك — أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار من تبعهم

مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين، أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما في صحيح مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم. وثانيها: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدونوا الأحكام ... [١].

ويقول: "وأول من دون الحديث ابن شهاب الزُّهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين" [٢].

ومنهم الحافظ الذهبي كذلك، حيث يقول: "وفي هذا الزمن - زمن الطبقة الرابعة — ظهر بالبصرة عمرو بن عبيد العابد وواصل بن عطاء الغزال، ودعوا الناس إلى الاعتزال والقول بالقدر، وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى التعطيل وخلق القرآن، وظهر بخراسان قبالته مقاتل بن سليمان المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جسَّم، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحذروا من بدعهم. وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد وكثرت التصانيف، وألفوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودونت الكتب واتكلوا عليها، وإنما قبل ذلك كان علم الصحابة والتابعين في الصدور، وهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم ".[٣]

ولكن الملاحظ عند هؤلاء المحدثين الكبار أنهم وإن أثبتوا في مصنفاتهم قضية تأخير تدوين الحديث إلاَّ أنهم بالمقابل رفعوا كثيراً من شأن الحفظ في الصدور، وجعلوه العمدة في بقاء الحديث وانتقاله من جيل من جيل، بالضبط

---

١ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (القاهرة: دار الريان للتراث ١٩٨٦) ج١ ص ٦.
٢ المرجع السابق، ج١ ص٢٠٨.
٣ الذهبي، محمد بن أحمد عثمان، تذكرة الحفاظ (حيدرآباد ١٣٧٧هـ) ص ١٥٩.

كما حفظ القرآن الكريم، بل إن الذي يرفع من شأن الأحاديث عندهم في تلك الفترة ويجعلها عملاً جليلاً أنها لم تكتب في السطور بل حفظها الصحابة فالتابعون فتابعوهم فاشتركت مع القرآن في فضيلة الحفظ والتواتر، و لم يكتب الحديث إلاَّ عندما ضعفت الهمم، وانكسرت العزائم أمام الحفظ والإتقان. وهؤلاء أنفسهم، أي ابن حجر والذهبي ـــ وإن جاؤوا في فترة قد اكتمل فيها تدوين الحديث وكتب الرجال إلاَّ أنهم حرصوا على التلقي والحفظ، وهذا الإصرار على حفظ الأسانيد أكبرهم في عيون العلماء فأجلُّوهم وأثنوا عليهم خير الثناء.

وفهم المعاصرون – العامة والخاصة [٤] – خطأ أن التدوين هو الكتابة، وعليه فإن السُّـــنَّة كما فهم المعاصرون من كلام السابقين، ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.

ومن هؤلاء الجزائري، حيث يقول: "ولما توفي النبي ﷺ بادر الصحابة إلى جمع ما كتب في عهده في موضع واحد، وسموا ذلك المصحف، واقتصروا على ذلك، و لم يتجاوزوه إلى كتابة الحديث وجمعه في موضع واحد كما فعلوا بالقرآن، ولكن صرفوا هممهم إلى نشره بطريق الرواية، إما بنفس الألفاظ التي سمعوها منه عليه الصلاة والسلام، إن بقيت في أذهانهم، أو بما يؤدي معناها إن غابت عنهم، فإن المقصود بالحديث هو المعنى، ولا يتعلق في الغالب حكم بالمبنى، بخلاف القرآن فإن للألفاظ مدخلاً في الإعجاز.

ثم قال: و لم يزل أمر الحديث في عصر الصحابة وأول عصر التابعين على ما ذكرنا، ولما أفضت الخلافة إلى من قام بحقها (عمر بن عبد العزيز) أمر بكتابة الحديث .[٥]

---

[٤] إذ أن بعضهم لم يلتبس عليه الأمر في ذلك، من هؤلاء الإمام المباركفوري (ت ١٣٥٣هـــ)، فلقد عقد في مقدمة تحفة الأحوذي فصلاً عن تدوين الحديث 1/٢٤، ثم أتبعه بفصل عن كتابة الحديث، ١/٣٤.

[٥] الجزائرى، توجيه النظر إلى أصول الأثر (مصر: المطبعة الخيرية ١٣٢٨هـــ) ص ٦.

وبالمقابل كان في المحدثين من أبى قبول هذا القول على عواهنه، وانشغل بالرد على القائلين بتأخير تدوين السنَّة، ومن هؤلاء الدكتور عجاج الخطيب، فقد قال عند حديثه عن صحيفة همام بن منبه: "ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف لأنها حجة قاطعة ودليل ساطع على أن الحديث النبوي كان قد دون في عصر مبكر، وتصحيح الخطأ الشائع أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني" ٦.

وقال أيضاً: "وأما تدوين السُّـــنَّة فقد عرضنا في الباب الرابع ما روي عن الرَّسُول ﷺ في الكتابة من أخبار حول منعها، كما عرضنا ما روي عن الصحابة والتابعين في الكتابة، وانتهينا إلى أن جميع ما روي عنهم حول السماح بتدوين الحديث أو منع تدوينه، لم يكن متعارضاً متضارباً، بل كان متعاضداً في سبيل حفظ القرآن بالسُّـــنَّة وانشغال الناس عن القرآن الكريم، وسمحوا بها حين أمنوا ذلك" ٧.

ويبدو ان الالتباس الواقع عند مثبتي تأخير تدوين السنَّة في التفريق بين التدوين والكتابة قد دفعهم إلى قبول ما قيل ونقل عن ابتداء التدوين في بداية القرن الثاني الهجري، بل إن هذا الالتباس قد أدى إلى الحيرة في فهم الآثار المنقولة عن الصحابة، فمثلاً: كيف يرفض عمر بن الخطاب تدوين السُّـــنَّة في حين أنه روي عنه أنه قال "قيدوا العلم بالكتابة"، وكيف ينهى أبو بكر عن ذلك ومع ذلك كتب الكتب وأرسلها إلى عماله في الأمصار، وكتب صحيفة أودعها قائم سيفه، وجدها ابنه عبد الله، وفيها: ليس فيها دون خمس من الإبل صدقة... . ٨

وكما أدى هذا الالتباس إلى الحيرة عند أهل العلم من المسلمين، فقد أدى من جهة أخرى إلى فتح ثغرة أمام أعداء الدين مدعين أن السُّـــنَّة دخلها الزيف والتغيير والضياع، محتجين بأن العلم الذي يظل قرناً يتناقل كالأناشيد

---

٦ الدكتور محمد عجاج الخطيب، السُّـــنَّة قبل التدوين (القاهرة: مكتبة وهبة ١٩٨٨) ص ٣٥٦-٣٥٧.

٧ المرجع السابق، ص ٥٣٠.

٨ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم، (مصر: دار الكتب الحديثة بدون تاريخ) ص ٥٧٥.

والقصص الشعبية دون تسجيل لابد وأن يعتريه التغيير، ويدخله التحريف، فإن الذاكرة مهما كانت قوية فإن صاحبها قد يغفل من حين لآخر، وبل وقد ينسى، فقد روي أن الرسول ﷺ نفسه قد نسي شيئاً من القرآن ثم تذكره عندما سمع صحابياً يتلوه. أما الكتابة فهي حصن أمان لاذ به الأقدمون والمعاصرون للحفاظ على تراثهم وتاريخهم، وسنَّة الرسول كانت أولى من ذلك كله، وطالما فرطوا فيها منذ البداية فلم يدونوها فقد اعتراها الزيف إذن!

وفي مواجهة سيل الهجمات هذه، انبرى أبناء الإسلام يدافعون عن سنة نبيهم، وكانت حجتهم الأولى أن حافظة الرواة من الصحابة والتابعين كانت قوية بقوة عزائمهم، وحرصهم على السُّـــنَّة كان شديداً، ولكن هذا لم يجد نفعاً خاصة وأن محاربي السنَّة لا يقرون الحفظ وسيلة لحفظ العلوم مهما كانت ناهيك أن تكون تلك العلوم أحاديث الرسول ﷺ.

وراح بعضهم يردد دون سوق أدلة كافية على ما يقول، ودون براهين داحضة لكل شبهة على ما يُريد إثباته: إن شيئاً من السُّـــنَّة كان قد كتب وسموا هذا المكتوب بالتدوين الشخصي، وأما ما فعله عمر بن عبد العزيز فسموه التدوين الرسمي أو العام، فلم يكن رد أعداء الإسلام إلا أن لجأوا إلى أقوال أئمة المسلمين السابقين كابن حجر والذهبي، فكان الرد عاطفياً، قائماً على تفنيد ودحض حجج الخصم بالتنكر لها، وإثبات العكس، فعمدوا إلى تخطئة السابقين والتبرئ من أقوالهم، وهذا في نظرنا لم يقد إلا إلى فقدان الثقة بالعلماء الأقدمين، والشروع في معركة داخلية زلزلت ثقة الجيل المعاصر بتراثه، فاستهان به، وعمَّم تعميمات قاسية وخطيرة وجانحة عن الصواب.

ولو أن جهداً حقيقياً بذل في بيان الفرق بين حقيقة التدوين وحقيقة الكتابة، لأسهم ذلك في إزالة التعارض الموهوم بين النصوص، ولما وجدت تلك الجرأة على علماء السلف، ولكانت الحقائق العلمية وحدها الفيصل في هذه القضية الحساسة.

الفرق بين الكتابة والتدوين

الكتابة: قال ابن منظور في اللسان: "كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتابة، وكتبه خطه. وكتابة الشيء خطه [٩].

التدوين: قال في اللسان: "والديوان مجمع الصحف" [١٠]. وقال في تاج العروس: "وقد دونه تدويناً جمعه، وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المتشتتة في ديوان ليحفظها" [١١].

التصنيف: قال في اللسان: والتصنيف: "تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشيء أي ميز بعضه من بعض، وتصنيف الشيء أي جعله أصنافاً" [١٢].

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السُّـنَّة دونت في نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد أنها كانت مكتوبة، لكنها لم تصل لدرجة التدوين (جمع الصحف في الدفتر)، وما فهمه المعاصرون فهو خطأ منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين، وبهذا يمكن تفسير قول الحافظ ابن حجر والحافظ الذهبي. فابن حجر يقول بالحرف الواحد: "لم تكن مدونة ولا مرتبة ... تدوين الآثار وتبويب الأخبار ... أول من جمع ذلك"، ويقول الذهبي: "تدوين السُّـنَّة".

أما المتأخرون فحديثهم عن الكتابة، وربما وضعوا الكتابة مكان التدوين والعكس، وعلى ذلك فإن السُّـنَّة قد مرت بثلاثة مراحل:

١ - مرحلة الكتابة: وهذه استمرت طوال القرن الأول.

٢ - مرحلة التدوين.

٣ - مرحلة التصنيف.

---

٩ ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف بدون تاريخ) ج ١ ص٦٩٨.

١٠ المرجع السابق، ج١٣ ص١٦٦.

١١ الزبيدى، محمد مرتض الحسينى، تاج العروس (مصر: المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ) ج ٩ ص٢٠٤.

١٢ ابن منظور، لسان العرب، ج٩ ص١٩٨.

مرحلة الكتابة في عصر الرسالة

نُقل عن القاضي عياض أن أكثر الصحابة كان يبيح الكتابة [١٣]، بل روى عن الفضيل بن حسن بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال: تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني سمعته منك، فقال: إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ فوجد ذلك الحديث، فقال: قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي! وأخرج ابن حجر نحوه. قال ابن عبد البر: هذا خلاف ما تقدم عن أبي هريرة أنه لم يكتب، وأن عبد الله بن عمرو كتب. وحديثه بذلك أصح في النقل من هذا! فرد هذا الاعتراض العلاَّمة المباركفوري، فقال: يمكن الجمع بأن أبا هريرة لم يكن يكتب في عهد النبي ﷺ ثم كتب بعده، وبأنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعين أن يكون المكتوب عنده بغير خطه [١٤].

ويبدو أن حرص الصحابة على كتابة الحديث جاء امتثالاً لقول الله عزوجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [١٦]، فجهدوا في حفظ السُّـــنَّة فحفظوها وكتبوها، وعملوا بكل ما علموا منها، فلما علم الرَّسُول ﷺ ذلك أنكره وأمرهم أن يمحوا كل ما كتبوا: "من كتب شيئاً غير القرآن فليمحه" [١٧]، وذلك حرصاً منه ﷺ على القرآن المصدر

---

[١٣] انظر: العيني، ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار الفكر، ، ١٩٧٩) ج٢، ص ١٦٧.

[١٤] محمد عبد الرحمن المباركفوري: مقدمة تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي (المدينة المنورة: المكتبة السلفية) ص ٣٦-٣٧. وانظر: عبد الغني عبد الخالق: حجيَّة السنَّة (بيروت: دار القرآن الكريم،١٩٨٦م) ص ٤٤٩-٤٥٠.

[١٥] سورة الحشرة، الآية: ٧.

[١٦] سورة النساء، الآية: ٨٠.

[١٧] أخرجه ابن حبان في صحيحه، رقم ٦٤، ٢٦٥/١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤/ ١٩٩٣. والحاكم في المستدرك، رقم ٤٣٧، ٢١٧/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١/١٩٩٥.

الأول للشريعة، والذي يختلف عن السُّنَّة في كونه لا تجوز روايته بالمعنى، فوجه النبي ﷺ الصحابة إلى ما تتحد به جهودهم لكتابة القرآن وحده، وأما السُّنَّة فترك أمرها للذاكرة أن تجتهد في حفظها، وليس هناك بأس في ذلك، فالرَّسُول بين ظهرانيهم، ولفظها غير متعبد بتلاوته، وغير معجز، وتجوز روايته بالمعنى.

ولما كان نهيه ﷺ عن كتابة الحديث خوفاً من اختلاط القرآن بالسُّنَّة، أو خشية انشغال الناس عنه بغيره، كتب الحديث بعضُ من آمن على نفسه الاختلاط والانشغال، حتى أنَّ الرَّسُول ﷺ أمر البعض بكتابته قال ﷺ: "قيدوا العلم بالكتاب" ١٨، اكتبوا لأبي شاه" ١٩.

وقد روى أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قلتُ: يا رسول الله، إنا نسمع منك أحاديث لا نحفظها، أفلا نكتبها؟ قال: بلى فاكتبوها. وفي رواية له: قلتُ: يا رسول الله، إني أسمع منك أشياء أفأكتبها؟ قال: نعم، قلتُ: في الغضب والرضا؟ قال: نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقاً. وفي رواية أخرى له ولأبي داود والدارمي: كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ فنهتني قريش... وفيه: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق ٢٠.

ومع ذلك كله فقد ظهر من الأئمة من ينكر الكتابة خشية قضائها على ملكة الحفظ، ولا شك أن ما في الصدور أقرب إلى العمل، وأسرع للاستفادة منه، على الرغم من اعترافهم بأن الحفظ عن طريق الكتابة آكد وآمن.

---

١٨ رواه الدارمي والحاكم وغيرهما موقوفا على عمر وأنس، ورفع بعضهم كما في كشف الخفاء للعجلوني ١/١٣٠. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم ٤٤٣٤.

١٩ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب كيف تعرق لقطة أهل مكة، رقم ٢٤٣٤، ص٣٩١، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩/١٩٩٩. ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، رقم ١٣٥٣، ص٥٨١، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان، ١٤٢٠/٢٠٠٠.

٢٠ المباركفوري، مرجع سابق، ص ٣٥. والحديث أخرجه الدارمي في سننه، باب من رخص في كتابة العلم، رقم ٤٨٤، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧.

وفي الوقت نفسه كان هناك من يدعوا إلى الكتابة باعتبار أنها أبلغ في الحفظ وآمن من الخطأ والضياع، مع عدم إنكارهم قدر الحفظ وفائدته، وعليه فالفريقان يلتقيان على أهمية كل من الحفظ والكتابة. وكأن الله هيأ للأمة من يدعوها إلى الحفظ، ومن يدعوها إلى الكتابة، ليجتمع للسنة كل عوامل الحفظ: من الحفظ في الصدور، والتسجيل في السطور.

وجمع العلاَّمة المباركفوري بين الروايات التي تبيح الكتابة وبين الرواية التي تنهى عن الكتابة فقال: "وجه الجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك؛ أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما؛ أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها، مع أنه لا ينافيها. وقيل النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك. ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره"٢١.

مرحلتا التدوين والتصنيف

هاتان المرحلتان متداخلتان نوعاً ما، وإن كانت أولاهما أسبق، وتبدأ مرحلة التدوين حينما أصدر عمر بن عبد العزيز أمره إلى عماله على الأمصار: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوا" ٢٢. وكان فيما كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله" ٢٣.

ووجه كتاباً إلى أمير المدينة أبي بكر بن حزم حسبما حكى الإمام مالك:

---

٢١ المرجع السابق، ص ٣٩ـ٤٠.

٢٢ قال في الفتح (١/١١٥): رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان.

٢٣ سنن الدارمي، (القاهرة: دار الحديث ١٤٢٠هـ) ج١ ص١٠٣ زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (المدينة: المكتبة السلفية ١٣٨٩هـ) ص ١٠٦.

"لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمَّد بن حزم، وكان قاضياً ولاه عمر بن عبد العزيز، وكتب إليه أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن، والقاسم بن محمَّد فكتبه له". وفي رواية أخرى: "اكتب إلي ما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ وبحديث عمرة بنت عبد الرحمن ابن سعد، فإني خشيت درس العلم وذهابه". وفي رواية أخرى: "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني خفت درس العلم وذهاب أهله" ٢٤.

وكتب أيضاً إلى محمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٤هـ) في المدينة، يأمره بجمع السنن، قال: أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترا دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً" ٢٥. ومحمَّد بن شهاب هذا قال فيه أبو الزناد: "كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يحفظ كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمنا أنه أعلم الناس" ٢٦.

والذي أوحى للخليفة عمر بن عبد العزيز القيام بهذا العمل الجليل هو ما تم في عصر عبد الملك بن مروان، وعلى يد الحجاج بن يوسف الثقفي على وجه الخصوص من جهد كبير في استنساخ المصحف الشريف، وتقسيم سوره وآياته، وتعداد آي القرآن الكريم، وإنهاء مشاكل التنقيط وغيرها من الأمور الفنية، وكان الحجاج قد استنهض الحسن البصري للقيام بهذا العمل الجليل مع لجنة من العلماء الكبار فقام بها على خير وجه، وأنهت اللجنة المهام الموكلة إليها حتى قبل انقضاء المهلة التي أعطيت لهم.

---

٢٤ زين الدين العرقي، التقييد والإيضاح، ص ١٠٥.

٢٥ ابن عبد البر القرطبي، جامع بيان العلم، تحقيق مسعد عبد الحميدمحمد السعدني، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٠) ج ١ ص٩٩.

٢٦ المرجع السابق، ج١ ص٨٨

وكانت السنَّة النبوية جديرة بمثل هذا الاهتمام، وقد وجد من العلماء من هم أهل لجمعها وتدوينها، وما إن صدر أمر جمع الحديث وتدوينه من الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز حتى شمَّر العلماء عن ساعد الجد، فجمعوا السُّـــنَّة في الدواوين بعد أن كان مبعثرة في صحف هنا وهناك. وشهدت هذه الفترة ثم ما بعدها حركة علمية في ميدان السُّـــنَّة أسفرت عن كتابة السُّـــنَّة وجمع كل ما كتب، وهو ما يعرف بالتدوين، ثم كان تبويب وتصنيف هذا الجمع من الحديث.

مقارنة بين منهج كتابة السُّـــنَّة في عهد الرَّسُول ﷺ وبعده

لقد وجد عدد من الصحف المكتوبة في عهد الرَّسُول ﷺ كما وجدت بعض الكتابات مختومة بخاتمه، ومنها ما كتبه الصحابة مع علم الرَّسُول ﷺ بذلك. والغرض من الكتابة في تلك المرحلة لم يكن تأليف موسوعة تشمل السُّـــنَّة بأسرها، وإنما كان الغرض منها حفظها من الضياع، وكان هذا العمل شبيهاً إلى حد كبير بكتابة المصحف الشريف، حيث كتب الصحابة سور القرآن مبعثرة في الرقاع والجلود وغيرها، ولم يجتمع المصحف كاملاً عن بعضهم، ناهيك عن ترتيب السور، بل إنَّ بعض الصحابة الكبار من أمثال علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وابن مسعود وغيرهم ممن جمعوا كل سور القرآن لم يرتبوها كما هو معروف لدينا في المصحف العثماني، بل رتبوها وفق مناهج خاصة بهم، فكان كل مصحف منها مغايراً للآخر، وانتهى أمر تلك المصاحف عندما شكل عثمان اللجنة المعروفة باستنساخ المصحف، وإحراق المصاحف الخاصة.

والأمر نفسه ينطبق بشكل ما على كتابة الحديث، حيث لم تدوَّن تلك الأحاديث وفق أبواب فقهية، أو غير ذلك من المناهج التي ظهرت لاحقاً، وإنما جمعت جمعاً، ولم يدِّع أحد أنه جمع الأحاديث كلها، فذلك أمر محال، فكانت هي الأخرى

مبعثرة في الرقاع والجلود حتى عمد الزهري إلى جمعها وتدوينها بأمر الخليفة عمر.

فليس أمراً غريباً ومستهجناً إذن أنَّ تلك الصحف لم تكن خاضعة لمنهج ثابت وواضح المعالم، وإنما كانت كيفما اتفق حسب الوصول عليها. كصحيفة سعد بن عبادة الأنصاري (ت ١٠هـ) [٢٧]، وكتاب أبي رافع (ت٣٥هـ) [٢٨]، وصحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه [٢٩]، ورسالة سمرة بن جندب (ت٥٩) [٣٠]، والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمر بن العاص (ت٦٥هـ) [٣١]، وصحيفة عبد الله بن عباس (ت٦٩هـ) [٣٢]، وصحيفة جابر بن عبد الله (ت٧٨هـ) [٣٣]، وصحيفة (الصحيحة) لهمام بن منبه (ت١٣١هـ).

---

٢٧ جاء في جامع الترمذي: قال ربيعة بن عبد الرحمن، أخبرني ابن لسعد بن عبادة قال:" وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد"، انظر: سنن الترمذي، ٦١٩/٣ رقم الحديث ١٣٤٣. وهذا الكتاب الذي يضم طائفة من أحاديث الرَّسُول ﷺ وسننه يقال إن عبد الله بن أبي أوفى (ت٨٧هـ) نسخه منه، وقد روى البخاري بعضها في صحيحه، انظر: فتح الباري، ١٥/١.

٢٨ وهو مولى رسول الله ﷺ، وهو يضم أحاديث عن افتتاح الصلاة، انظر: المدخل إلى فتح الباري، ١٤/١.

٢٩ وهذه الصحيفة المتضمنة أحكام "العقل" أي الديات، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر، والمؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وورد فيها لعن من انتسب إلى غير مواليه وفرائض الصدقة، انظر: االحاكم، المستدرك، رقم ٢٦٢٣. ١٥٣/٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩/١٤١١. وجامع بيان العلم وفضله، ٨٥/١.

٣٠ وهذه الرسالة تتضمن صلاة النافلة كل ليلة، وشيئاً من الصدقة، انظر: المدخل إلى فتح الباري، ١١/١. وقد وصلت هذه الرسالة إلى الحسن البصري، انظر: المصدر نفسه.

٣١ وكان رضي الله عنه يعتز بها حتى أنه كان يقول: "إذا سلم لي كتاب الله وهذه الصادقة فما أبالي ما كانت عليه الدنيا"، انظر: المدخل إلى فتح الباري، ٨/١-٩.

٣٢ وكان رضي الله عنه ممن عني بكتابة الحديث وسيرة الرَّسُول ﷺ، وقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من الكتب، ويبدوا أنه كان يعيرها لنقلها وقرائتها: عن عكرمة أن نفراً قدموا على ابن عباس من أهل الطائف يكتب من كتبه، انظر: كتاب العلل للترمذي، ٧٥١/٥ - ٧٥٢.

٣٣ وهو من المكثرين، وقد كانت له حلقة كبيرة في المسجد النبوي، وكان لجابر منسك في الحج، أخرجه مسلم في صحيحه، (٨٨٦/٢-٨٩٢)، وقد كتبت عدة صحف عن الصحيفة المشار إليها، انظر: المدخل إلى فتح الباري، ١٠/١.

والظاهر أن تلك الصحف جمعت من الأحاديث ما سمعها الصحابي مباشرة من الرسول ﷺ كصحيفة علي وعمرو بن العاص وغيرهما، لأن رواية الأحاديث زمن الصحابة لم تكن منتشرة انتشارها في الفترات اللاحقة، بل كانت تعرف حين السؤال عنها أو أنَّ تُثار قضية ما فينبري الصحابة يروون ما سمعوا فيها من الرسول ﷺ للآخرين، والقصص في ذلك كثيرة ومشتهرة، كقصة أبي هريرة مع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما حين طرق الباب ثلاث مرات وانصرف، فلما استفسر الخليفة عمر عن انصرافه قبل فتح الباب ذكر أبو هريرة أنَّ السنَّة كذلك أي أن يطرق الباب ثلاثاً فإن لم يُؤذن له انصرف، وحينها طالبه الخليفة عمر بمن يشهد له على صدق سماعه.

منهج المؤلفات الحديثية في النصف الأول من القرن الثاني إلى الربع الأول من القرن الثالث

تمتاز هذه المرحلة بجمع الأحاديث والآثار وفتاوى التابعين المتعلقة بموضوع واحد ومن ثَمَّ تصنيفها في كتاب. ومنهج التدوين في هذه المرحلة هو التصنيف والتبويب وفق طريقة هي أقرب أن تكون شكلاً أولياً للأبواب الفقهية، وقد اتبع أصحاب هذا المنهج طرقاً مختلفة، فمنهم من ألف كل باب منه الأبواب الفقهية على حدة، فأحاديث الصلاة جعلها معاً، وكذا الزكاة، ومنهم من ألف في كل الأبواب، ومنهم من اقتصر على أبواب الأحكام فقط، وكان يغلب على معظم هذه المصنفات الطابع الفقهي، وكأنها كتب فقه لا كتب حديث، وكان الغرض منها خدمة الفقه وتسهيل استنباط الأحكام.

ومن أشهر الكتب الحديثية في تلك المرحلة والمرتبة وفق أبواب الفقه: مصنف خالد بن الكلاعي الحمصي (١٠٤هـ)، وكتاب الحسن البصري (١١٠هـ)، وقتادة بن زعامة السدوسي (١١٨هـ)، وزيد بن أبي أنيسة

الرهاوي (١٢٠هـ)، والإمام زيد بن علي (١٢٢هـ)، وأبي العشراء الدارمي، وأبي الزبير المكي (١٢٦هـ)، وأيوب السختياني (١٣١هـ)، والزبير بن عدي (١٣١هـ)، وحميد الطويل (١٤٢هـ)، وهشام بن عروة (١٤٦هـ)، وعبد الله بن عمر بن حفص (١٤٧هـ)، وموطأ الإمام مالك (١٧٩هـ)، وزهد بن المبارك (١٨١هـ)، والجهاد له، والخراج لأبي يوسف (١٨١هـ) والآثار، والوصية له، والآثار لمحمَّد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ)، ومصنف عبد الرزاق (٢١١هـ)، وسنن سعيد بن منصور (٢١٩هـ)، والفتن لنعيم بن حماد (٢٢٨هـ)، والعلم لزهير بن حرب (٢٣٤هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٣٠هـ)، وسنن الدارمي (٢٥٥هـ).

وهؤلاء جميعاً لم يصرفوا جهدهم كله إلى جمع الصحيح من الأحاديث، ما عدا الإمام مالك، فإن أحاديثه صحيحة كما صرح أهل هذا الشأن.

وعندما تُطلق عبارة التبويب حسب "أبواب الفقه" على كتب الحديث في ذلك الوقت ـــ ومعلوم أنَّ تلك المصنفات الحديثية سبقت المصنفات الفقهية في ترتيب الأبواب ـــ فإنَّ ذلك أمر يعود بالدرجة الأولى إلى أنَّ الفقهاء أصَّلوا هذه الطريقة، وتفننوا في التقسيم والتفريع، في حين أنَّ أهل الحديث انشغلوا بمناهج متعددة سوى الترتيب وفق الأبواب الفقهية، وربما لم يعطوا أهمية قصوى للترتيب الفقهي، كما لم يعطها اللاحقون أهمية كبرى كذلك لأن المدارس الفقهية المعروفة اليوم لم تكن قد ظهرت أصلاً، والذين صنفوا كتبهم الحديثية وفق أبواب الفقه لم يشكلوا مدارس خاصة بهم وإن لم يكونوا أقل شأناً من مجتهدي المذاهب المعروفة، فقضية المذاهب الفقهية ظهرت لاحقاً ولعبت في تشكيلها عوامل عديدة خاضعة في الأصل لمنحنى تطور الخلافة الإسلامية على كافة الأصعدة.

فالحسن البصري (١١٠هـ) فقيه معروف من التابعين، وله آراء وجيهة واجتهادات متنوعة في المسائل الفقهية، كما أنَّ له نقولات كثيرة عن الصحابة في

تفسير آيات من القرآن الكريم، وهو أحد الأوائل الذين صنفوا المصنفات الحديثية وفق "الأبواب الفقهية"، ولا يُستبعد أن يكون الإمام مالك (١٧٩هـ) قد تأثر بمنهجه الحديثي، وجعله منهجاً له كذلك في كتابه الشهير "الموطأ"، وهو كتاب حديثي ـ فقهي في وقت واحد، كما لا يُستبعد أن يكون القاضي أبو يوسف يعقوب (١٨١هـ) ومحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) من المتأثرين بمنهج الحسن البصري والكلاعي وزيد بن علي.

كما أنَّ زيد بن علي (١٢٢هـ) فقيه معروف، ولا زال مذهبه عامراً في بلاد اليمن، وقد دوَّن مصنفه الحديثي وفق "الأبواب الفقهية"، وهو متقدم على الإمام مالك بنحو نصف قرن، مما يدفعنا إلى أن نقول: إنَّ أهل الحديث من علماء القرن الثاني الهجري هم من اخترع طريقة التبويب الفقهي، وعلى رأس أولئك الحسن البصري والكلاعي وزيد بن علي، وقد راقت تلك الطريقة للفقهاء فساروا وفقها وأدخلوا عليها تعديلات كثيرة، وتفننوا في تفريع المسائل بعضها على بعض.

وإلى جانب تلك المصنفات السابق ذكرها، ظهر منهج آخر، وهو جمع الأحاديث المرفوعة، دون الموقوفة وترتيبها وفق أسماء الصحابة، فالمؤلف يجمع ما يرويه الصحابي تحت عنوان اسم الصحابي بدون التفريق بين أحاديثه حسب مضامينها، وبدون الالتفات إلى درجتها، مثل مسانيد الإمام أبي داود الطيالسي (٢٠٤هـ)، ومسند عبد الله بن موسى (٢١٣هـ)، والإمام الحميدي (٢١٩هـ)، ومسدد (٢٢٨هـ)، وعلي بن جعد (٢٣٠هـ)، ويعقوب بن شيبة (٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وابن حميد (٢٤٩هـ)، وبقي بن مخلد القرطبي (٢٧٦هـ)، وغيرهم، وهذه كلها من النصف الأول للقرن الثالث.

وهؤلاء التزموا ترتيب الأسماء وفق تسلسل الأحرف الأبجدية في الغالب،

وإنَّ كان جلُّهم قد قدم الخلفاء الأربع والعشرة المبشرين بالجنة على غيرهم، ثُمَّ رتبوا الباقي وفق التسلسل الأبجدي.

منهج المؤلفات في النصف الثاني من القرن الثالث:

يعتبر هذا القرن العصر الذهبي لتدوين الأحاديث والسنن، وهذه المرحلة من التدوين تسمى بـــ "مرحلة تدوين الصحاح"، إذ صنف فيه الإمام البخاري (٢٥٦هـــ) كتابه الجامع الصحيح، وتلميذه الإمام مسلم (٢٦١هـــ) الجامع الصحيح، والميزة التي امتاز بها صحيح مسلم هي أن الإمام مسلم جمع فيه طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ليسهل تناولها، بخلاف البخاري، فإنه قطع الأحاديث، ووزعها على الأبواب الفقهية حسب الأحكام المستنبطة منها.

ومن أهل هذه الطبقة أيضاً: أبو داود (٢٧٥هـــ)، والترمذي (٢٧٩هـــ)، والنسائي (٣٠٣هـــ)، وابن ماجه (٢٧٣هـــ)، وهؤلاء الأربعة لم يشترطوا في جمعهم للحديث الاقتصار على الصحيح فقط كما اشترط الإمامان البخاري ومسلم، وإنما ذكروا الصحيح والحسن والضعيف، ويطلق على هؤلاء " أصحاب الكتب الستة".

وهذه الفترة فعلاً تستحق الاسم الذهبي، لأن الكتب الستة كانت ولا زالت وستبقى أهم المصادر الحديثية، وأكثرها توثيقاً، وهي المعتمدة في استنباط المسائل الفقهية، وقد أولاها القدامى حظاً وافراً من العناية، كما أولاها المحدثون المعاصرون اهتماماً بالغاً، خاصة الشيخ الألباني الذي ميز الصحيح من غيره من الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة.

منهج المؤلفات في القرن الرَّابع حتى نهاية القرن الخامس:

وأما عملية جمع الحديث وتدوينه في القرن الرابع حتى نهاية القرن الخامس فقد كانت عبارة عن جمع ما تفرق في كتب الأولين أو اختصارها بحذف الأسانيد، أو بنوع من الترتيب والتهذيب، أو الشرح، والتوضيح، أو غير ذلك. ويقول د. محمَّد أبو الليث الخير آبادي في كتابه "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها": "واستمرت عملية جمع الحديث وتدوينه في القرن الرابع حتى نهاية القرن الخامس، ومؤلفات هذين القرنين كانت إما على طريق المسانيد، أو على الأبواب، والمعجم، أو على طريقة المستدركات، أو المستخرجات، أو على طريقة بيان العلل، أو غير ذلك، وتفاوتت قيمة هذه المؤلفات، لأن من علمائها من تحرى جمع الصحيح في كتابه، مثل الكتب المستخرجة على الصحيحين، أو التي التزمت إخراج الصحيح مثل صحيح ابن خزيمة (٣١١هـ)، وصحيح ابن حبان (٣٥٤هـ)، وصحيح ابن السكن (٣٥٣هـ)، وأحاديثه محذوفة الإسناد، ومستدرك الحاكم (٤٠٥هـ) على الصحيحين" [٣٤].

إلا أنهم لم يبلغوا في تحري الصحيح شأو الإمامين البخاري ومسلم بسبب تساهلهم في التصحيح والتحسين، ولذلك احتاج مستدرك الحاكم خاصة إلى تعليق الذهبي على أحاديثه [٣٥]، وأضاف د. أبو الليث: "ولا زالت فيه أحاديث بحاجة إلى خدمة مماثلة لخدمة الذهبي له، وقد لمست مثل تلك الخدمة في مؤلفات الشيخ الألباني مفرقاً في كتبه مثل إرواء الغليل، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة [٣٦].

---

٣٤ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السُّـنَّة وعلوم الحديث (حلب: المكتبات الإسلامية ١٤١٦هـ) ص١٠٠.

٣٥ أبو الليث، علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، ص٦٠.

٣٦ الخن، مصطفى سعيد، بديع اللحام: الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح (بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) ص١٥- ١٦.

ومنهم من ضمن في كتبه الصحيح والحسن والضعيف مثل مؤلفات أبي يعلى الموصلي (٣٠٣هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، ما عدا تهذيب الآثار له، والطحاوي (٣٢١هـ)، والخرائطي (٣٢٦هـ)، والمحاملي(٣٣٠هـ)، وابن قانع (٣٣١هـ)، وأبي بكر الشافي (٣٥٤هـ)، والطبراني (٣٦٠هـ)، والآجري (٣٦٠هـ)، وابن السني (٣٦٤هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ)، وغيرهم. ومنهم من كانت مؤلفاتهم هزيلة مثل تأليف أبي الشيخ (٣٦٩هـ)، وابن شاهين (٣٨٥هـ)، وابن مردويه (٤١٦هـ)، وتأليف البيهقي (٤٨٥هـ)، ما عدا السنن الكبرى له، وغيرهم.

منهج الحديث بعد القرن الخامس

إن منهج الحديث بعد هذا القرن انتقل للدراسات النقدية تصحيحاً، وتضعيفاً، وتجريحاً، وتعديلاً، واختصاراً، وشرحاً، ومقارنة، وقد ظهرت في هذا العصر كتب الجوامع العامة وهي تجمع بين جملة من الكتب في مؤلف واحد مثل كتاب جامع الأصول لأبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، الذي جمع بين الأصول الستة [٣٧]، وكذلك كتب الزوائد وهي الكتب التي تخرج فيها الأحاديث الزائدة في كتاب على آخر في مصنف خاص كمجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) الذي جمع زوائد مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة [٣٨]، وظهر أيضاً تخريج الأحاديث الواردة في كتب العقائد أو الفقه أو التفسير، خاصة تلك التي لها منزلة كبيرة بين الكتب الفقهية أو كتب التفسير.

---

[٣٧] الخن، مصطفى سعيد، بديع اللحام: الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح (بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) ص١٥- ١٦.

[٣٨] المرجع السابق، ص ١٦.

كما ظهرت في هذه الفترة نزعة تدعو إلى إيقاف عملية تصحيح وتضعيف الأحاديث، بعلة أنَّ الأقدمين استوفوا علم العلل والرجال، وأنَّ المتأخرين فاتهم علم العلل، وأنَّ الوازع الديني قد خفَّ عن المتأخرين، وكثر الفساد وسوء الخلق بين بعض العلماء، واستشرى فيهم الطمع وحب الدنيا، وقد تزعم هذه الحملة المحدث الكبير ابن الصلاح الشهرزوري [٣٩]، ووافقه كثير من أهل الحديث، وعارضه المحدثون منهم خاصة، وقدموا عللاً جديدة لضرورة متابعة عملية التصحيح والتضعيف، ونالت حججهم هذه تأييد وعطف الباحثين المعاصرين، وتابعوا عملياً جهود الأقدمين في غربلة الأحاديث، وبيان صحيحها من سقيمها، بل إنَّ جهابذة كبار في علم التصحيح والتعديل ظهروا في القرن الماضي وقدموا خدمات جليلة إلى علم الحديث الشريف، وأفنوا أعمارهم في خدمته.

وتوقف في هذه الفترة جمع الأحاديث بالأسانيد المتصلة برسول الله ﷺ إلا قليلاً، ومن الذين حرصوا على سنَّة الحفظ والكتابة في الحديث جمهرة من العلماء الأجلاء منهم: البغوي (٥١٦هـ)، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)، وابن عساكر (٥٧١هـ)، وأبو طاهر السلفي (٥٧٦هـ)، وعبد الحق الأشبيلي (٥٨٢هـ)، والحازمي (٥٨٤هـ)، وابن الجوزي (٥٩٧هـ)، وابن الأثير (٦٠٦هـ)[٤٠]، والضياء المقدسي (٦٤٣هـ)، وابن الصلاح (٦٤٣هـ)، وأبو الحسن علم الدين السخاوي (٦٤٣هـ)، والمنذري (٦٥٦هـ)، والنووي (٦٧٦هـ)، وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، والمزي (٧٤٢هـ)، والزيلعي (٧٤٣هـ)، وابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، والذهبي (٧٤٨هـ)، وابن التركماني (٧٥٠هـ)، وابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، وابن الملقن (٨٠٤هـ)، والعراقي

---

٣٩ انظر: الأبناسي، برهان الدين: الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م) ج١، ص ٧٣.

٤٠ الديك، محمود إبراهيم: السنَّة النبوية الشريفة في القرن السادس الهجري (دبي: مطابع البيان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م) ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٨٠٦هـ)، والهيثمي (٨٠٧هـ)، والبوصيري (٨٤٠هـ)، وابن حجر (٨٥٢هـ)، والعيني (٨٥٨هـ)، وابن الهمام (٨٦١هـ)، والمناوي (٨٧١هـ)، وقاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، والقسطلاني (٩٢٣هـ)، وابن العراقي (٩٦٣هـ)، والمتقي الهندي (٩٧٥هـ)، والقاري (١٠١٤هـ)، وعبد الرؤوف المناوي (١٢٣١هـ)، والزرقاني (١١٢٢هـ)، وغيرهم.

الخاتمة

يظهر من خلال هذه الدراسة السريعة والموجزة أنَّ البحث في تدوين الحديث النبوي الشريف يخدم غرضين أصيلين في الدراسات الحديثية، أولهما: أنَّ إثبات التدوين المبكر للحديث في عصر الرسالة يقطع الألسنة المغرضة التي تدَّعي كتابة الحديث بعد قرن من وفاة الرسول ﷺ ومن ثَمَّ تجعل ذلك ذريعة للطعن في الحديث، لأن الحفظ على حد قولهم ليس وسيلة علمية لحفظ العلوم.

وثاني الغرضين: أنَّ دراسة المرحلة المبكرة في كتابة الحديث وتدوينه يعين على فهم مناهج المحدثين المتأخرين، ويبين أثر المصنفات الحديثية المبكرة في اللاحقة، بل وحتى في المدونات الفقهية.

وأظهر البحث أنَّ عملية الكتابة كانت مصاحبة لعلمية الحفظ منذ المراحل الأولى، مما أكسب الحديث شرف الحفظ من طريقين لا كما يدعي المستشرقون ومن والاهم أنَّ عملية الكتابة جاءت متأخرة. وأما الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة فهي قليلة ولا تقف في وجه الأخرى العديدة التي تبيح الكتابة وتدعو إليه، وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث، ولخص العلاَّمة المباركفوري هذا الجمع في مقدمته على تحفة الأحوذي.

وأظهر البحث كذلك أنَّ المصنفات الحديثية الأولى في النصف الأول من القرن الثاني الهجري قد وضعت حجر الأساس للمدونات الفقهية في طريقة ترتيب

الأبواب الفقهية، خاصة وأنَّ بعضهم كان من المشهود لهم في علم الفقه والتفسير. وفصل البحث في مناهج المحدثين على مر العصور، وقدم بصورة مختصرة أهم المصنفات الحديثية في حقب زمنية مختلفة وذات مناهج في الترتيب مختلفة ومميزة.

قائمة المصادر والمراجع:

١. الأبناسي، برهان الدين: الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (القاهرة: دار الريان للتراث ١٩٨٦).

٣. ابن عبد البر القرطبي، جامع بيان العلم، تحقيق مسعد عبد الحميدمحمد السعدني، (بيروت:دار الكتب العلمية ٢٠٠٠.

٤. ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف بدون تاريخ).

٥. ابن حبان، صحيح ابن حبان، (مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤/١٩٩٣)

٦. البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، (دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩/١٩٩٩)

٧. الجزائرى، توجيه النظر إلى أصول الأثر (مصر: المطبعة الخيرية ١٣٢٨هـ).

٨. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١/١٩٩٥)

٩. الخن، مصطفى سعيد، بديع اللحام: الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح (بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

١٠. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم، (مصر: دار الكتب الحديثة بدون تاريخ).

١١. الدكتور محمد عجاج الخطيب، السُّـنَّة قبل التدوين (القاهرة: مكتبة وهبة١٩٨٨).

١٢. الديك، محمود إبراهيم: السنَّة النبوية الشريفة في القرن السادس الهجري (دبي: مطابع البيان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م).

١٣. الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو عبد الله ، سنن الدارمي، (القاهرة: دار

الحديث ١٤٢٠هـ).

١٤. الذهبي، محمد بن أحمد عثمان، تذكرة الحفاظ (حيدرآباد ١٣٧٧هـ).

١٥. الزبيدى، محمد مرتض الحسينى، تاج العروس (مصر: المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ) .

١٦. الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السُّـنَّة وعلوم الحديث (حلب: المكتبات الإسلامية ١٤١٦هـ).

١٧. عبد الغني عبد الخالق: حجيَّة السنَّة (بيروت: دار القرآن الكريم،١٩٨٦م).

١٨. العيني، ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار الفكر، ، ١٩٧٩).

١٩. العراقي زين الدين، التقييد والإيضاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان(المدينة: المكتبة السلفية ١٣٨٩هـ).

٢٠. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠/٢٠٠٠).

٢١. محمد أبو الليث، علوم الحديث أصيلها ومعاصرها (كولا لمبور: دار الشاكر ٢٠٠٣).

٢٢. محمد عبد الرحمن المباركفوري: مقدمة تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي (المدينة المنورة: المكتبة السلفية).